



وزارة التعليم العالي و البحث العلمى - الجزائر
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية



الموضوع

اثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومالية

الأستاذ المشرف:

د/ سبتي وسيلة

إعداد الطالب:

كرامة أسماء

| | |
|---------------|---------------------|
| رقم التسجيل: | تطلب من القسم |
| تاريخ الإيداع | 2015/05/21 |

السنة الجامعية: 2014-2015

قسم العلوم الاقتصادية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الى من اوصى بها المصطفى الهادي ثلاثا، وجعلت الجنة تحت اقدامها، الى بسمة العمر ونبع الحنان امي الحبيبة.

الى من تعب لأرتاح وضحي لأتعلم ابي العزيز.

الى اختي الحبيبة الغالية، وسندي في الحياة المستقبلية اخي الصغير.

الى احلى وأروع انسان في الوجود زوجي الكريم.

والى كل عائلتي الصغيرة والكبيرة.

اسماء

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله وحده والصلاة والسلام على اخر الانبياء

لم يشكر الله من لم يشكر الناس، أتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان لأستاذتي المشرفة
﴿ السبتي وسيلة ﴾

على كل ما قدمته لي من وقت وأفكار وتوجيهات وجهد من بداية العمل في هذا البحث المتواضع،

فجزاها الله عني الاجر كله.

الشكر ايضا للأساتذة الكرام اعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

دون ان انسى كل من ساعدوني

ألف ألف شكر

اسماء

قائمة الجداول

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| 18 | الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العمومية. | 1 |
| 57 | تطور النفقات العامة في الجزائر 2000-2014 | 2 |
| 61 | تطور نفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة والصادرة الجزائر خلال الفترة 2001-2012 | 3 |
| 63 | تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر من اكبر دول مستثمرة خلال الفترة 2001-2010 | 4 |
| 64 | تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر الى اكبر دول مستقبلة خلال الفترة 2001-2012 | 5 |
| 65 | استثمارات اكبر شركات حسب فرص العمل المستحدثة وراس المال المستثمر من 2003 يناير الى مارس 2014 | 6 |

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الاشكال | رقم |
|--------|-----------------------------------------------------------------------|-----|
| 58 | مدرج تكراري لتطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2000 | 1 |
| 59 | منحني بياني يوضح رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2014-2000 | 2 |

قائمة الملاحق

| الصفحة | عنوان الملحق | رقم الملحق |
|--------|-----------------------------------------------------------------------|------------|
| 93 | تطور قوانين الاستثمار في الجزائر - مرحلة الاقتصاد المخطط (1963-1989). | 1 |
| 94 | تطور قوانين الاستثمار في الجزائر الاقتصاد الانتقالي - (1990-2006). | 2 |

الفهرس

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة ضرورية وفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ تعد مصدرا من مصادر التمويل الدولي ووسيلة تمويل دولية، لها من المزايا ما يجعل كل دول العالم تتنافس على جذبها وتتحصل على الاهداف المرجوة منها . لذا عملت العديد من الدول على تهيئة مناخها الاستثماري ليكون محل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قامت بتحديث قوانين الاستثمار وتعزيز فرص استقطابه للارتقاء بمناخها الاستثماري وتحسين بيئة اداء الاعمال عبر محاور متعددة، وتحسين العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية وغيرها التي تعد من محددات الاستثمار الاجنبي المباشر.

والجزائر تعتبر واحدة من هذه الدول التي عملت على تحسين مناخها الاستثماري لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر اليها والاستفادة من ايجابياته، فقامت بإجراء العديد من التعديلات من بينها تلك المتعلقة بسياستها الاقتصادية بأنواعها وعملت على تفعيلها وترشيد استخدام أدواتها ، والسياسة المالية واحدة من بين هذه السياسات التي اهتم بها الساسة والاقتصاديون في الجزائر لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي.

فاستخدام السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية بشكل جيد من شأنه ان يهيئ مناخا استثماريا ملائما ومساعدة على الاستثمار ، إلا ان العمل على استخدامهما يكلف الدولة الجزائرية مبالغ معتبرة ، لذا لا بد من معرفة الطريقة التي اتبعتها الجزائر في ادارة وتسيير سياستها المالية لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار الاجنبي المباشر.

أولا : الإشكالية.

بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن معرفة تأثير السياسة المالية على تدفقاته في الجزائر أصبح واقعا يفرض نفسه كإشكالية للدراسة، اذن:

كيف تؤثر ادوات السياسة المالية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ؟

للإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية وإبراز ملامحها أكثر ، فإننا يمكن تناولها من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تؤثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

- ما هي التدابير والسياسة التحفيزية التي اتخذتها الجزائر لتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وهل تؤثر التحفيزات الضريبية في الدولة المضيفة على جذب هذا النوع من الاستثمار؟
- هل ترشيد الانفاق الحكومي يمكن من تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر؟
- هل تعتبر السياسة المالية في الجزائر فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ثانيا : فرضيات الدراسة.

- تعتبر مساهمة السياسة المالية المطبقة في الجزائر فعالة جدا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- الحوافز الجبائية في الجزائر تعتبر العامل الاكثر تأثيرا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- تساهم السياسة المالية المطبقة بأدواتها المختلفة في علاج المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد.
- تساهم السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتأثير على النشاط الاقتصادي.

ثالثا : اسباب اختيار الموضوع.

ثمة اسباب متعددة دفعتنا لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه ، من بينها:

- إمكانية ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة المالية عن طريق دراسة تأثير هذه الأخيرة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لأهمية المتغيرين وتناولهما في العديد من المحافل العلمية الاقتصادية المحلية والدولية.
- المكانة التي حظيت بها السياسة المالية في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية من خلال نجاعة استخدام أدواتها بطريقة جيدة ومضبوطة.
- الرغبة الشخصية للباحثة في دراسة هذا الموضوع.
- المساهمة في توضيح الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتهيئة المناخ الاستثماري من خلال ادوات السياسة المالية المنتهجة بنوعها الانفاقي و الضريبي.

رابعا : اهداف الدراسة.

نهدف من خلال دراستنا الى توضيح العلاقة التي تربط السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال دراسة تأثير هذه السياسة التي تعتبر احد انواع السياسات الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، بالتطرق الى السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر .

خامسا : اهمية الدراسة .

تظهر اهمية الدراسة في المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في الدول النامية والتي من بينها الجزائر وكذا الاهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر فيها ، وذلك من خلال مساهمة هذا النوع من مصادر التمويل في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحريك عجلتها، إضافة الى احتياج الاقتصاد الجزائري للمزيد من الإجراءات والتحفيزات التي تعمل على تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يظهر جليا في ادوات السياسة المالية وأثرها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر.

سادسا: حدود الدراسة:

لأجل معالجة إشكالية الموضوع تم تحديد إطارين إطار مكاني، وإطار زمني. فالإطار المكاني خصصنا له الجزائر كدراسة حالة لتوضيح طرق كيفية استخدامها لأدوات السياسة المالية المتمثلة في الضريبة والإنفاق الحكومي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر. أما الإطار الزمني فحددناه بالفترة 2000-2014 لتوضيح نجاعة السياسة الضريبية والانفاقية في هذه الفترة لتهيئة مناخ الاستثمار وجعله ملائما وجذابا للاستثمار الاجنبي المباشر.

سابعا : المنهج المتبع.

- المنهج الوصفي : يظهر من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية والاستثمار الاجنبي المباشر .
- المنهج التاريخي : والذي استخدمناه عند التطرق إلى مختلف التطورات التي شهدتها السياسة المالية في ظل المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية، وكذا التطور التاريخي للاستثمار الاجنبي المباشر.
- المنهج التحليلي : لمسناه من خلال تحليل الأشكال والجداول و المنحنيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

ثامنا : الدراسات السابقة:

- محمد امين بن لكحل، اثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 2000-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، الجزائر، 2011، حيث تناول فيها الباحث اثر السياسة المالية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتوصل فيها الى ان تأثير السياسة المالية في الجزائر كان محدود جدا خلال الفترة 2000-2010 رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحسن مناخ الاستثمار فيها.

- اريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، حيث تناول فيها الباحث مدى فعالية السياسة المالية في تحفيز وجذب واستقرار الاستثمار في الجزائر، وتوصل الى ان السياسة المالية لا تستطيع لوحدها القيام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؛ ما لم تتناسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى قصد تحقيق الأهداف المرجوة.

- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، حيث تناولت فيها الباحثة دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي وتوصلت الى ان نفقات التسيير هي المسؤولة عن إحداث التغيرات الحاصلة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وهي ذات تأثير ضعيف مقارنة بنفقات التجهيز ما يعني أنه على الجزائر أن تخصص اعتمادات أكبر للإنفاق الخاص بالتجهيز، و لن تهتم بتهيئة البنية التحتية أمام المستثمر الأجنبي، اما تونس فنفقات التجهيز هي المسؤولة عن إحداث التغيرات الحاصلة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و هي ذات الأثر المباشر، و هذا الأمر لا يعني إغفال تأثير نفقات التسيير التي تساعد هي الأخرى في تحسين مناخ الاستثمار.

- سيلا م حمزة، ولدبزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، 2014، حيث تناول فيها مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، وتوصل الى ان السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة وأصبحت اداة الدولة للتوجيه والإشراف

على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر .

- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، حيث تناول فيها مدى تمكن السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التوازن الاقتصادي العام، وقد توصلت الدراسة إلى أن الانفاق العام الأكثر رشداً والاقتطاع العام الأكثر جدوى والتجارة الخارجية الأكبر ربحاً والموازنة الأكثر شفافية يمكن أن تحقق مجتمعة التوازن الاقتصادي.

- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، تناول فيها تحليل دور مختلف الحوافز الممنوحة ومدى مساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية نحو منطقة المغرب العربي، وذلك في إطار التنافس الدولي الحاد على توطين هذه الاستثمارات في البلدان المضيفة لها وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتسريع وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي بوجه عام، وتوصل إلى أن بلدان المغرب العربي تعاني الكثير من المعوقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية، التي تحول دون حصولها على تدفقات من الاستثمارات الأجنبية تتوافق والإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة في هذه البلدان، ولتتمين هذه الإمكانيات وتحويلها إلى نقاط قوة يتعين على هذه الدول تطبيق السياسات المناسبة.

تاسعا: تقسيم البحث.

تمت معالجة الموضوع في ثلاثة فصول حيث استهلينا الدراسة بمقدمة عامة ثم عرجنا عليها بثلاثة فصول، بحيث تناولنا في الفصل الأول عموميات حول السياسة المالية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي: المبحث الأول يعالج ماهية السياسة المالية، والمبحث الثاني يتضمن تطورات السياسة المالية في العصر القديم والعصر الحديث، والمبحث الثالث تم التعرف فيه على أدوات السياسة المالية .

والفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر وقسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفاهيم عامة حول الاستثمار الاجنبي المباشر، والمبحث الثاني الآثار الاقتصادية

للاستثمار الاجنبي المباشر، وتضمن المبحث الثالث دوافع وأهداف ومحفزات الاستثمار الاجنبي المباشر.

وجاء الفصل الثالث متضمن لاثر ادوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وقسمناه إلى ثلاثة مباحث ، جاء المبحث الأول ليتناول المناخ الاستثماري في الجزائر والمبحث الثاني تناولنا فيه اثر ادوات السياسة المالية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 .

الفصل الأول

عموميات حول

السياسة المالية

تمهيد:

تلعب السياسات المالية دورا في التأثير على النشاط الاقتصادي ولاسيما في أوقات الأزمات الاقتصادية وعدم استقرار الاقتصادي، إذ يري الكنز يون ان السياسة المالية هي سياسة ذات فعالية عالية بحيث تمثل مكانة مهمة حسب رأي الكنز يين في تحقيق أهدافها، معتمدة بذلك أدواتها التي تستطيع ان تكيفها حتى يمكن ان تؤثر في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ولقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية ناتجة عن التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة الذي انتقل دورها من الدور الحيادي إلى الدور المتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى.

ومنذ ذلك العهد أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات.

ولفهم المزيد عن هذه السياسة الاقتصادية، قمنا بتخصيص هذا الفصل ليكون مدخلا يعرف السياسة من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول :** مفاهيم حول السياسة المالية وأنواعها.
- ✓ **المبحث الثاني :** تطورات السياسة المالية في العصر القديم والعصر الحديث .
- ✓ **المبحث الثالث :** أدوات السياسة المالية .

المبحث الأول: مفاهيم حول السياسة المالية .

السياسة المالية تاريخياً مشتقة من كلمة فرنسية fisk وتعني بيت المال او الخزانة وعلى ذلك فان المصطلح كان يجب أن يكون مرادفاً لمصطلح المالية العامة كما هو الحال في اللغة الانجليزية أين يجمع بين الانفاق الحكومي و الإيرادات والموازنة العامة، كما أن لفظ "السياسة" في اللغة العربية قد يستخدم ليعني برنامج العمل في مجال معين .

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأنواعها

للسياسة المالية عدة تعاريف نحاول توضيحها كما يلي :

أولاً: تعريف السياسة المالية .

تعرف السياسة المالية على أنها برنامج تخطئه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع.¹

وتعرف أيضاً بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدابير وسائل تمويلها.² وتعرف كذلك على أنها استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتقده من عقائد، وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي.³

كما تعنى السياسة المالية بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام بوحدهات المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفاً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات

¹ عاطف وليم اندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2005، ص: 118.

² هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية - ج 2 الموازنة العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988، ص: 433.

³ عفوت محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 144.

الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الافراد في توزيع الدخل والثروات.¹

ثانيا: أنواع السياسة المالية :

وتتمثل في نوعين:²

1. السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز : وتكون من خلال الطرق التالية :

1-1 التوسع في النفقات العامة:

وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال ... الخ وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل الملابس الحليب خدمة الصحة.. الخ وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة؛

1-2 التسريع في السداد جزء من القروض العامة:

حيث إن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الامام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك، مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي؛

1-3 تخفيض الإيرادات الضريبية :

والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى إن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية. و من هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب؛

2. السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض : يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات

المالية نذكر منها :

¹ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المعاصر، شركة جلال للطباعة، الاسكندرية، مصر، 2006، ص: 6 .

² ساكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2011، ص: 14.

2-1 زيادة الإيرادات الضريبية :

ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد وقد لا يكون لهذا الأسلوب اثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك، وهنا نفع في اثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات نكون فئة لدخول المتدنية؛

2-2 التوسع في إصدار القروض العامة:

ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا؛

2-3 الحد من الائتمان المصرفي :

ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي السعر، إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية والية عملها

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة نذكر أهمها في النقاط الآتية: ¹

اولا: اهداف السياسة المالية: تتمثل في

1 التوازن المالي :

ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية، وأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغزارة، و يلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع و مواعيد الجباية.

2 التوازن الاقتصادي :

و معنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، و لذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معاً للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن. ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة، و العامة معاً إلى أقصى حد مستطاع. أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

3 التوازن الاجتماعي :

¹-عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003 ، ص 44 .

و يقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد

4 التوازن العام :

و هو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك، والاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني. ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب، والقروض، والإعانات، والإعفاءات و المشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيره

ثانياً: آلية عمل السياسة المالية

تستخدم السياسة المالية في الاقتصاد من اجل معالجة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها فيما يلي¹:

1. حالة الكساد الاقتصادي :

وهي تعني أن يكون العرض الكلي اكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات مما يعني عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها وفي هذه الحالة فان الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه وإخراج الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلي ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية،² وتحدث من خلال:

1-1 زيادة مستوي الإنفاق العام:

والمتمثل أساساً في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة من سلع وخدمات أو زيادة المداخيل التي تحصل عليها الأفراد لان إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد بمعنى تقوم الدولة بشراء العتاد والآلات المباشرة أو الاستثمار بزيادة التوظيف للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما ينتج عنهم علاج مشكل البطاقة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام؛

¹ - واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي النظري والتطبيقي، ط 5، عمان، الاردن، دار وائل للنشر، 2002، ص: 327.

² - الاشقر احمد، الاقتصاد الكلي، دار العلمية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 189 .

1-2 الضرائب:

قد تلجأ الدولة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي لان تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي ؛

1-3 وقد تستخدم الحكومة الوسيلتين معا:

أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وذلك بما يخدم الاقتصاد من اجل دفعت عجلة والخروج من حالة الكساد وغالبا ما تعرف السياسة المالية بالسياسة ذات التأثير قصير الأجل .

2. حالة التضخم الاقتصادي:

وهو ارتفاع مستمر ومتواصل في المستوى العام للأسعار ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على :

1-2 تخفيض مستوى الإنفاق العام:

والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي وبالتالي كبح مستوى الأسعار ؛

2-2 رفع مستوى الضرائب :

مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي و بالتالي تخفيض الطلب الذي يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار ؛

2-3 المزج بين الحالتين

: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من اجل الخروج من حالة التضخم.

ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكن حكيمة ورشيدة وهناك عدة عوامل تحدد السياسة المالية في الدولة منها : الوعي و التحصيل الضريبي ...الخ.¹

¹ - الأشقر احمد، نفس المرجع السابق، ص 189 .

المطلب الثالث : العوامل المحددة للسياسة المالية

هناك عدة عوامل تحدد السياسة المالية نذكر منها ما يلي¹:

1 مستوى الوعي الضريبي:

في البلد وجود جهاز إداري كفاء، بما أن الضريبة لها دور كبير في الإيرادات العامة لأي دولة وهي تتناسب تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدول وذلك من ناحية التحصيل، فكلما كان الاقتصاد متقدماً كانت الحصيلة كبيرة. وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها على درجة الوعي الضريبي من جهة وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل فضلاً على طاقة حجم الضريبة نفسها. وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد وإيجاد جهاز إداري كفاء عاملان يحددان لمدي قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد. وذلك يجب القول أن الدولة متقدمة بمعنى أن يكون تحصيلها والجهاز الإداري فيها والوعي الضريبي سائداً فيها، ويجب كذلك أن تكون الطاقة الضريبية كبيرة من أجل القول الدولة متقدمة؛

2 مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:

بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن لمدي تقدم المؤسسات وكفاءتها دور في ترجمة الميزانية العامة والتي ما تهدف إليه السياسة المالية وعندما تقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له فإن ذلك يبين مدي كفاءة المؤسسات العمومية والعكس. تكون مؤسسة العامة متقدمة وكفاء ذلك لمدي استغلالها واستخدامها الأمثل للمبالغ المتحصل عليها؛

3 وجود سوق مالي :

من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية (سياسة السوق المفتوحة)، وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر ويفتح مجالاً كبيراً أمام واضعي السياسة المالية والنقدية (الحكومة) في رسم السياسة المالية المناسبة وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية ولا يمكن

¹ - حربي محمد موسي عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، عمان، دار وائل للنشر، 2006، ص: 186-187.

الاعتماد نفس السياسة المالية الناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي بنفس المواصفات أولا يوجد سوق مالي أصلا .ويستطيع البنك المركزي استخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد. بمعنى انه يؤثر على درجة سيولة النقد ويؤثر على الأسواق الأخرى (سوق السلع والخدمات وسوق العمل)ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية)؛¹

4 وجود جهاز مصرفي:

قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية ونعني بالجهاز المصرفي البنوك باختلاف أنواعها التجارية والمتخصصة والمركزية.

¹ - احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000 ،ص: 60 .

المبحث الثاني: تطورات السياسة المالية في العصر القديم والحديث

لقد شهد علم المالية تطورا كبيرا في فكرته وأهدافه وعوامله تبعا للتطورات التي تعاقب على المجتمعات، وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة وهو علم لم يقتصر فقط على علم المالية، بل انعكس على مفهوم النظام المالي، فتم نقله من السياسة المالية المحايدة الى السياسة المالية المتدخلة.

المطلب الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

وجه الاقتصاديون الكلاسيك مجموعة من الأفكار الدراسية موضوع المالية العامة، وكذلك لتأثرهم بمبدأ الحرية الاقتصادية التي تقلص من دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه في حياة الأفراد. ومن الأفكار التي سادت عند الكلاسيك هي :

الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوي التشغيل التام دائما حيث تكون جميع موارد المجتمع في حدها الأقصى من التوظيف في حالة عدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي. وبالتالي كان إيمانهم مبدأ حياد السياسة المالية، وترتب عن سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي جعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ أساسيا لها من المذهب الحر عدة نتائج أهمها¹:

- إن وظيفة الدولة تنحصر في توفير فقط توفير الأمن والحماية والعدالة والدفاع والحملات العسكرية، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة. أي تقف الدولة الحارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية أي يعمل بها؛
- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة هو مبدأ الحياد المالي أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة الإنفاق لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك. (دون الحصول على أرباح لمصالحها الخاصة)؛
- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي بتحقيق من خلال اليد الخفية. فتوفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي كان محدودا. وقد نتج عن ذلك أن اقتصرت النفقات العامة بصفة عامة على ضمان السير للمرافق العامة، وأصبح دور الميزانية هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

¹ - عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، دار النيل العربية، مصر، 2003، ص: 236.

ورفض الكلاسيك اللجوء إلى العجز الموازي (التمويل بالعجز) أو اللجوء إلى القروض لتغطية النفقات العادية إلا في حالات استثنائية. وفي أضيق الحدود مع الأخذ بالوسائل الكفيلة بتسديد هذه الديون في أقصر وقت ممكن. لان العجز الموازي يخصص لنفقات استهلاكية تكون ضارة بالاستثمارات الخاصة مما يؤدي إلى حدوث تضخم ويعني الفائض في الموازنة بالنسبة للكلاسيكيين إن الدولة تأخذ من المواطنين أكثر مما تحتاجه وبذلك يمكن القول أن أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في ثلاث نقاط هي¹:

- تحديد وحصر أوجه الإنفاق العام؛
- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة ؛
- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي

تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على المذهب الحر لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه نتيجة لتعاقب الأزمات عليه، مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الانتقال للسياسة المالية من سياسة محايدة إلى سياسة مالية متدخلة نظرا لتضافر عدة عوامل. من أهمها²:

1. الأزمات الاقتصادية :

وبالخصوص الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات ونتجت عنه آثار شديدة هزت العالم بأسره التي كانت تأخذ بالمذهب الحر، وتبين أن نشاط الفرد غير قادر لوحده على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي وجب ضرورة تدخل الدولة لتحقيق هذا التوازن؛

2. التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي :

فقد كان للتطور الذي عرفته المجتمعات اثر واضحا على نمو الوعي القومي لتدخل المتزايد، وتضخم ميزانيات الحكومة، إما بسبب الحروب الكبيرة أو انتشار روح الديمقراطية ونفس المبادئ

¹ - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، ط3، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999، ص: 26.

² - هاشم مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المعاصر دراسة مقارنة)، ص: 56

الاشتراكية، ومعالجة الأفراد لحكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي من اجل رفع مستوى المعيشة ؛

3. الثورة الكينزية :

والمتمثلة في أفكار من خلال كتابه الشهير للنظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود الذي صدر عام 1936، والذي قدم فيه انتقادا كبيرا لقانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق طلبا موازيا له أو مكافئ له ،وأوضح أن البطالة يمكن أن توجد ولفترات طويلة وللابد. أيضا كما أوضح كينز في كتابه إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوي اقل من مستوي التوظيف الكامل ، واثبت خرافة اليد الخفية والتي مفادها أن سعي الفرد في تحقيق غاياته الشخصية يسعى دون قصد لتحقيق مصلحة المجتمع. وهذا ما جعل أفكار الكلاسيكيين في التلاشي بسبب أزمة 1929، وتبين عدم تحقق التوازن الاقتصادي آليا وقصور أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الأمر الذي جعل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام السياسة المالية من اجل محاربة هذا الكساد وتحقيق التوازن الاقتصادي أمرا ضروريا أعطت كل هذه التغيرات معني واسعا للسياسة المالية وخرجت بها من حيادها. وقد كان هذا التطور في مفهوم السياسة المالية نتيجة مباشرة لتبني الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة مسؤولية مقاومة الكساد ومحاربتها، وبالتالي اتسعت مجالات الدولة بالإضافة إلى الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها.¹ كل هذه العوامل ساعدت على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطورها، واهم ملامح المالية العامة ما يلي²:

- انتقاد الحياد المالي للدولة، فأصبح مطلوبا وضروريا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية؛
- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لموازنة الدولة، واستخدام أسلوب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي. وكل هذه العوامل لها تأثير كبير على تطور السياسة المالية وخروجها من فكرة الحياد إلى فكرة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

¹ - أريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2011، ص: 27 .

² - عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مرجع سابق، ص: 156

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

إن مفهوم السياسة المالية يرتبط بمجموعة من الأدوات التي تضعها السلطات المالية لتحديد النشاط المالي للدولة، بحيث تعتبر المحرك الأساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي فهي تعمل على زيادة وتحسين مستوى الاقتصادي لتلك الدولة. وهذه الأدوات هي على عدة أنواع منها نفقات العامة وإيرادات العامة والموازنة العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة

تعتبر النفقات أداة من الأدوات الأساسية للسياسة المالية بحيث نقوم بتبيين مفهومها والتطرق إلى أنواعها كما يلي:

أولاً: مفهوم النفقات العامة.

يمكن تعريف النفقات العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة.¹ ويتضح من هذا التعريف أن النفقة العامة تتكون من ثلاث عناصر التي تمثل في الأركان التالية وهي²:

- النفقة العامة مبلغ نقدي؛
- صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة؛
- أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.

ثانياً: أنواع النفقات العامة.

نحاول عرض تقسيمات النفقات العامة وفق المعايير التالية:³

1. حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية:

1-1 النفقات الحقيقية:

وهي تعني استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كمصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإيرادات وأجهزة الدولة.

¹ - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 27.

² - محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 2003/11، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ص: 66.

³ - طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 26/25.

1-2 النفقات التحويلية:

- هي تحويل مبالغ من فئة الى اخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي الى زيادة الانتاج الوطني بل تؤدي الى اعادة توزيعه. وتنقسم الى ثلاث انواع:¹
- اقتصادية مثل: الاعانات بغرض تخفيض اسعار السلع الضرورية؛
 - اجتماعية مثل: التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة؛
 - مالية مثل: اقساط فوائد الدين العام.

2. حسب معيار التكرار والدورية : وتنقسم الى نفقات عادية والغير العادية

1-2 النفقات العادية:

هي التي تمول من ايرادات الدولة العادية (الضرائب، مداخيل، املاك الدولة) وهي التي تمول من ايرادات الدولة الغير العادية تتكرر بانتظام في الميزانية مثل (مرتبات الموظفين ونفقات الصيانة)،

2-2 النفقات الغير العادية:

هي (القروض) التي لا تتكرر بانتظام في الميزانية مثل: نفقات انشاء الطرق، ونفقات مواجهة اثار الكوارث الطبيعية.

وهناك عدة معايير للترقية بين النفقات العادية والغير العادية وهي:

- **الانتظام والدورية** : فإذا كانت دورية ومنتظمة فتعتبر عادية مثل الأجور، وإن لم تكن كذلك فهي غير عادية ومنها مثلا تمويل الحروب ومواجهة الكوارث
- **طول فترة الإنفاق** : فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة عادية، أما إذا امتدت لأكثر من سنة فتكون غير عادية؛
- **معيار توليد الدخل** : فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة غير عادية مثل اللجوء إلى الاقتراض للقيام بالمشروعات العامة التي تغطي دخلا يغطي فوائد هذا القرض، أي أن القرض يخصص لتغطية نفقات تعطي إيرادات تكفي لدفع فائدته وللقيام بتسديده، فعندئذ تعتبر هذه النفقات غير عادية، أما إذا كانت النفقات لا تولد دخلا، فتعتبر نفقات غير عادية؛

¹ - رفعت المحبوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، 1992، ص: 92 .

- معيار الإنتاجية : فإذا كانت غير منتجة أو ما يسمى بالنفقات الاستهلاكية أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة عادية، أما إذا كانت منتجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة غير عادية مثل النفقات المخصصة لإنشاء المدارس والمستشفيات؛
- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني : تكون النفقة عادية طبقاً لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كتلك التي تلزم تسيير المرافق العامة وتسمى بالجارية أو ما يعرف أيضاً بالنفقات الإدارية. أما إذا كانت تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادية؛

3. حسب وظيفة الدولة:

على هذا الأساس تقسم النفقات العامة وفقاً لوظائف الدولة التي تؤديها وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف يعتبر من أحدث التقسيمات للنفقات العامة وتصنف هذه على أساس مجموعة وظائف أساسية في شكل مصالح تابعة للدولة والوظائف الأساسية للدولة هي:

3-1 النفقات الجارية:

وتعرف بالنفقات التسييرية وهي النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة وتتمثل في دفع الأجور للعمال الموظفين ومصاريف الصيانة ويمكن أن تشمل كذلك نفقات إدارية ونفقات اقتصادية واجتماعية؛

3-2 النفقات الاستثمارية:

يقصد بها النفقات التي تخص لتكوين رؤوس الأموال للمجتمع ويمكن أن تكون في شكل الاستثمارات الجديدة في كافة الأنشطة الاقتصادية وكل النفقات الرأسمالية وكذا أقل النفقات التي تتفق من أجل زيادة المخزون على السلع.¹

¹ - السيد عبد المولي، المالية العامة دراسة للاقتصاد العام، دار الفكر العربي، مصر، 1978، ص: 4.

ثالثا : الاثار الاقتصادية للنفقات العامة .

دراستنا للآثار الاقتصادية للنفقات العامة تسمح لنا بالتعرف على مختلف الاستخدامات التي يمكن توجيهه للنفقات العامة اليها لتحقيق اهداف معينة كما يمكن ان تكون هذه الاثار مباشرة او غير مباشرة كالتالي¹:

1. الاثار المباشرة للإنفاق العام على الناتج المحلي:

ان درجة تأثير الانفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه انتاجية الانفاق العام ويؤثر الانفاق العام على الناتج الوطني من خلال زيادة القدرة الانتاجية او الطاقات الانتاجية في شكل انفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الانتاج الوطني.

ان النفقات الجارية يمكن ان تكون سببا لزيادة انتاج عناصر الانتاج وذلك عن طريق نفقات الصحة التعليم التدريب الخ يؤدي الى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي الى زيادة الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار مما يؤدي الى زيادة حجم الانتاج؛

2. الاثار المباشرة للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني او الحكومي :

توجد عدة جوانب يؤثر من خلالها الانفاق العام على الاستهلاك الوطني وهي كالتالي:

- في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري او شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع والأمن والتعليم؛
- عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها وتقديم اعانات البطالة ومنحها لإعانات دعم عينية كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك الوطني؛

3. الاثر على الادخار الوطني:

ان زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي الى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الاخر على الانتاج تكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني ، مما سبق يتضح انه اذا زاد الانفاق العام بمعدل يفوق الايرادات فان الاثر يكون سالبا على الادخار الوطني والعكس بالعكس؛

4. اثر الانفاق العام على توزيع الدخل :

¹- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990/2004)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 ص ص: 172/173.

يظهر هذا التأثير من خلال:

- التدخل في توزيع الدخل الاولي؛

- التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

5. الاثر الغير المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني :

يتولد الاثر الغير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف

بدورة الدخل أي الاثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني ان الزيادة الاولية في الانفاق تؤدي الى

زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل؛

6. اثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي:

ان زيادة الانفاق العام الاستثماري ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار هذه الزيادة في

الانفاق يمكن ان تزيد من معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.¹

المطلب الثاني: الايرادات العامة

نفس الشئ بالنسبة للإيرادات فهي ايضا تمثل احدى اهم ادوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة

لتحقيق اهدافها

أولا :تعريف الايرادات العامة:

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من عدة مصادر مختلفة من

اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي.

ثانيا مصادر الايرادات العامة:

1. موارد الدولة من أموالها الخاصة(أموال الدومين):

ويقصد به تلك الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية

عامة أو خاصة.وينقسم الدومين إلى²:

1-1 الدومين العام:

ويقصد به الأموال التي تملكها الدولة والأشخاص المعنوية العامة الاخرى ملكية عامة وهي تخضع للقانون

العام وتخصص للنفع العام ومثالها الطرق والأنهار وشواطئ البحر والموانئ العامة الخ والأصل ان الدولة

¹- درواسي مسعود، نفس المرجع السابق، ص: 174.

²- لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرة في المالية العامة، القيت على السنة الثانية قانون خاص وعام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند اوالحاج، البويرة، 2013/2014، ص ص: 25/24.

لا تفرض رسماً مقابلًا للانتفاع بالدومين العام أو استعماله إلا في حالات خاصة. الغرض منها تنظيم هذا الانتفاع

ويخضع الدومين العام لحماية قانونية مدنية وجنائية حيث أنه لا يجوز التصرف فيه واكتسابه بالتقادم والحجز عليه كما أن قانون العقوبات قد حمى الدومين العام من كل اعتداء وذلك بمعاينة كل من يقوم بسرقة الملك العام أو تخريبه

1-2 الدومين الخاص:

وهي الاموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص وتدر إيرادا وينقسم الدومين الخاص إلى (دومين عقاري، ودومين مالي، وصناعي وتجاري)¹

2. الرسوم:

يعرف بصفة عامة بأنه مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة أو السلطة العامة اليهم ومن امثلة ذلك الرسوم القضائية ورسوم التسجيل في الجامعة التي يحرزها اصحابها بجهدهم أو يكسبونها بدون جهد؛² بحيث تبين ان الرسوم تتمتع بالخصائص التالية³:

- **الصفة النقدية للرسم:** أن الفرد له حرية الاختيار في طلب خدمة معينة وعند حصوله على الخدمة المطلوبة من إحدى الهيئات العامة يدفع مبلغ نقدي مقابل ذلك؛
- **الصفة الإجبارية:** يقوم الفرد المستفيد من الخدمة بدفع قيمة الرسم جبرا للهيئة التي تؤدي به الخدمة، ويبدو عنصر الجبر واضحا في استقلال تلك الهيئة في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطريقة تحصيله؛
- **تحقيق النفع الخاص إلى جانب النفع العام:** يدفع الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها الفرد من جانب إحدى الهيئات العامة، وتتميز هذه الخدمة بوجه عام بأن النفع الذي يعود من أدائها لا ينحصر على الفرد وإنما يتعدى ذلك لصالح المجتمع بأكمله، ويبدو هذا واضحا إذا لاحظنا أن الرسوم

¹- نفس المرجع السابق، ص: 25 .

²- رفعت المحجوب، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، الاردن، 1975، ص: 181.

³- زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص: 135.

تدفع نظير خدمات تؤديها المرافق العامة، فالرسوم التي تدفع لتسجيل الملكية العقارية تتيح للفرد للحفاظ على حقوقه، كما أنها تؤدي إلى استقرار الملكية في المجتمع للحد من النزاعات.

3. الضرائب:

تعرف الضريبة على انها اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الاعباء العامة وتحقيق اهداف الدولة المختلفة.¹

ويتضح من هذا التعريف عدة خصائص :

- ان يكون الدفع نقدا؛
- تشمل الضريبة على عنصر الاجبار الي ضريبة ملزمة؛
- عمومية الضريبة لا تستثني اي احد من الافراد؛
- تدفع بغير مقابل خاص؛
- ان الضرائب تهدف لتغطية النفقات العامة.

3-1 انواع الضرائب:

وتقسم انواعها الى قسمين:

3-1-1 الضرائب المباشرة:

وهي التي تقتطع من الدخل او راس المال وتحصل هذه الضريبة عندما يتحقق الدخل مثل الضريبة على الدخل نظرا لتعدد مصادر الدخل فقد اصبحت الضريبة عليه ذات اهمية كبيرة في النظم الضريبية الحديثة فقد يكون المصدر من العمل او من راس المال او منهما معا وقد يكون العمل تجاريا او صناعيا او مهنة حرة وكل مصدر من هذه المصادر يدر دخلا يطلق عليه الدخل النوعي او الفرعي؛

3-1-2 الضرائب الغير المباشرة:

وهي الضرائب التي لا تقل اهمية عن ما سبقها وتسمى بضرائب الانفاق نظرا لإخضاع النظم الضريبية الدخل لضرائب فإنها كذلك اخضعت الانفاق للضرائب وتفرض هذه الاخيرة على الفرد عندما ينفق رأسماله

¹ طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 47.

او دخله في سبيل تحقيق حاجة وعليه فإنها تفرض وتشمل جميع الضرائب التي تفرض على بيع السلع والخدمات.¹

4. القروض العامة:

وهي مورد من موارد الدولة المالية وأداة تمويل الانفاق العامة وهو دين يكتتب في سندات افراد الجمهور او المؤسسات المالية او المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة او الافراد والمؤسسات المالية والمصارف في الخارج او الحكومات الاجنبية او المؤسسات الدولية مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القروض وفقا لشروطه؛² وتنقسم الى: (قروض اجبارية واختيارية، قروض داخلية وخارجية، قروض المؤبدة والمؤقتة).³

ثالثا: اثار الايرادات العامة

تختلف اثار الايرادات العامة بحسب اختلاف انواعها فحصول الدولة على الايرادات العامة بواسطة الضرائب مثلا يترتب عليه اثار اقتصادية واجتماعية معينة؛ من الناحية الاجتماعية تتدخل الدولة بواسطتها لغرض⁴:
- تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية؛
- اما من الناحية الاقتصادية فهي وسيلة لتغطية النفقات العامة.

¹ - حمدي احمد الغاني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الاصلاح المالي والاقتصادي، دار النهضة اللبنانية، مصر، 1992، ص: 224.

² - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص: 308.

³ - لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرة في المالية العامة، مرجع سابق، ص: 38.

⁴ - سيلام حمزة، ولدبزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2000/2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة اقلي محند الحاج، البويرة، 2013/2014، ص: 21.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

تدخل ايضا الموازنة العامة ضمن ادوات السياسة المالية،ولفهمها اكثر نقوم بتعريفها ومعرفة خصائصها و اهم فروقات بينها وبين الميزانية العمومية .

أولا : تعريف الموازنة العامة.

تعرف الموازنة العامة للدولة على انها قائمة تقديرية للمصروفات والإيرادات الحكومية لفترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة.¹ وهي الترجمة الحرفية للفظ الانكليزي **public budget** فالميزانية العامة وثيقة صادقة عليها من السلطة التشريعية المختصة تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية متصلة كما تعبر عن اهدافها الاقتصادية والمالية.

ومن هذا التعريف نلخص ان الميزانية لعامة ليست فقط اداة محاسبية تبين الايرادات والنفقات المستقبلية بل هي ايضا وثيقة صلة بالاقتصاد ووسيلة لتحقيق الاهداف المرجوة وتتميز بالخصائص التالية:²

- الميزانية العامة توقع: فهي بمثابة البيان لما تتوقع السلطة التنفيذية ان تنفقه وان تحصله من ايرادات مالية خلال مدة قادمة

- الميزانية العامة اجازة: وتعني ذلك ان السلطة التشريعية هي التي تختص باعتماد الميزانية اي الموافقة على توقعات الحكومة عن نفقات وإيرادات العام المقبل والترخيص لها بمواصلة تحصيل الايرادات وصرف النفقات اما قبل التوقيع فتكون في حكم المشروع
- الميزانية العامة تعبر عن اهداف الدولة الاقتصادية والمالية : فمختلف بنود محتويات الميزانية من ايرادات ونفقات تحدث اثارا اقتصادية واجتماعية وكذا سياسية وبالتالي تعتبر الاطار العام الذي منعكس فيه اختيارات الدولة لأهدافها من جهة اخرى .

وفيما يلي نتطرق الى التفرقة بين الموازنة العامة والميزانية العمومية³:

¹ محمد البنا،اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث،ط 2،الدار الجامعية،القاهرة،مصر،2009،ص: 45 .
² حسين مصطفى حسين،المالية العامة،ط3 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون،الجزائر،1992،ص: 75.
³ محمد البنا، مرجع سابق، ص: 46 .

جدول رقم 1: الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العمومية.

| الموازنة العامة | الميزانية العمومية |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> • ارقامها تقديرية • سنة مقبلة • قائمة للاستخدامات والإيرادات المتوقعة • قائمة بعمليات جارية رأسمالية وان كانت تقسم داخليا الى موازنة فرعية للعمليات الجارية وأخرى للعمليات الرأسمالية • تخص بموازنة الحكومة وما يدور في فلكها من منظمات | <ul style="list-style-type: none"> • ارقامها فعلية • صورة من تاريخ معين عن سنة منقضية • قائمة رصد الموجودات والمطلوبات • فقائمة برصد تقابل في الموازنة العامة الشق الرأسمالي منها بشكل عام • تختص بالمشروعات التجارية وقد اخذت في السنوات الاخيرة تنطلق على المشروعات العامة الحكومية |

ثانيا: مبادئ الميزانية العامة : وتتمثل في ¹:

1. مبدأ وحدة الميزانية العامة:

يعني هذا المبدأ ان تدرج كافة الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة في وثيقة واحدة الغرض من ذلك هو الموازنة العامة بأبسط ثورة للمطلع على الميزانية وإمكانية التعرف على عناصرها بسهولة وتكوين فكرة دقيقة وسريعة على نشاط الدولة ومعرفة ان كان هناك توازن ام فائض ام عجز ومن ثم تسيير البرلمان في فرض مراقبته على اعمال السلطة التنفيذية؛

2. مبدأ سنوية الميزانية العامة:

ويقصد به ان تتم الموافقة عليها سنويا بحيث لا يشترط فيها تاريخ البدء وكان هذا المبدأ يسبب صعوبة التنبؤ لأكثر من سنة لنفقات وإيرادات الدولة الخاصة في حالة الاضطرابات وتقلبات الاسعار كما ان الضرائب المباشرة هي بدورها تحصل سنويا؛

¹ - سيلام حمزة، ولدبزيو فاتح، فعالية السياسة المالية وتحقيق الاصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2014/2000، مرجع سابق، ص ص:

3. مبدأ الشمولية والعمومية:

ويقصد به أن تكون ميزانية الدولة شاملة لكافة النشاط المالي للدولة بحيث تتضمن كافة الإيرادات والنفقات دون إقصاء أي جانب مهما قل شأنه كما تقضي هذه القاعدة بعدم العمل بفكرة الناتج الصافي

4. مبدأ عدم تخصيص الإيرادات العامة:

تقضي هذه القاعدة بأن لا يخصص إيراد معين لتغطية نفقة معينة إذ يضع على السلطة التنفيذية الربط بين إيرادات معينة ونفقات معينة فالمبدأ أن تدمج كافة الإيرادات العامة لتمويل كافة النفقات العامة. فالتخصيص من شأنه فتح الباب لتبذير أموال الدولة والإسراف فيها في حالة تجاوز مبلغ الإيرادات مبلغ الاحتياجات للمرافق والعكس يكون التقصير في الأداء إذا قلت الإيرادات عن الحاجة؛

5. مبدأ التوازن:

ويقصد تساوي كل من إيرادات ونفقات الدولة وقد كان في الفكر المالي التقليدي القائم على فلسفة الدولة الحارسة ولكن تطور دور الدولة حديثاً أصبح له مفهوم اقتصادي يشمل التوازن الاقتصادي العام ولا يقتصر على التوازن الحسابي وهذه الأخيرة تسخر لخدمة الصالح العام وبالتالي فالميزانية العامة هي أداة لتحقيق هذا التوازن ومنه التضحية بالتوازن الحسابي للميزانية من أجل تحقيق التوازن للاقتصاد الوطني.¹

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 23.

خلاصة الفصل:

من خلال تعرضنا لهذا الفصل الذي شمل مفاهيم عامة حول السياسة المالية، و تبين ادواتها المتمثلة في الانفاق الحكومي والإيرادات والموازنة العامة المفروضة من السلطات المالية، التي تعتمد عليها للتدخل والتحكم في توجيه مختلف قطاعاتها، ومدى تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية. اذ تعتبر السياسة المالية عند الكلاسيك محايدة كون أن الدولة تلعب دور الحارسة على عكس المدرسة الكينزية التي تنادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وهي تعتمد على مجموعة من الخصائص لتحقيق اهدافها كغيرها من السياسات، و تعتبر المحرك الاساسي للاقتصاد .

الفصل الثاني

الاطار النظري للاستثمار

الاجنبي المباشر

تمهيد

نظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية ونظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية ، اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها لانسيابه ، وأصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالاً للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منه للحصول على المزايا المرتقبة من نقل للتكنولوجيا والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل ، وتعزيز قواعد الإنتاج والتصدير ، وكذا تحسين المهارات والخبرات الإدارية ، وتحقيق مزايا تنافسية للاقتصاد الوطني ورفع مستويات الدخل والمعيشة. فمن هذا المنطلق ، سارعت الدول إلى تهيئة بيئة تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فعملت على تحديث قوانين الاستثمار وتعزيز فرص استقطابه للارتقاء بالمناخ الاستثماري وتحقيق الأهداف المرجوة من وراء اجتذابه. وبغية عرض وتحليل الافكار السابقة الذكر قمنا بتقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية :

- ✓ المبحث الاول : ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر .
- ✓ المبحث الثاني : الآثار الايجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ المبحث الثالث : دوافع وأهداف ومحفزات الاستثمار الاجنبي المباشر .

المبحث الاول : ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من مصادر التمويل الدولية نظرا لما يعود به عن الاقتصاديات المضيفة، بحيث نسعى من خلال هذا المبحث الى الوقوف على تبيين ماهية الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوضيح وخصائصها وأنواعها .

المطلب الاول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وتطوره التاريخي

اولا : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

للاستثمار الاجنبي المباشر مفاهيم عديدة ومتنوعة نذكر اهمها :

تعرفه صندوق النقد الدولي بأنه نوعا من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد اخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر الاجنبي والمؤسسة، بالإضافة الى تمتع المستثمر الاجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة.

وهو مساهمة احد في شركة اجنبية بخلق فرع او شراء كل او جزء من شركة محلية موجودة من قبل بهدف ممارسة رقابة دائما عليها، عكس ما يتم عند شراء احد منهم لهدف مالي.¹

فيما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على انه عبارة عن ذلك الاستثمار الذي يعطى إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات.

وذلك باستخدام الوسائل التالية :

- انشاء او توسيع مؤسسة او فرع؛

- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل او في مؤسسة جديدة؛

- اقراض طويل الاجل خمس سنوات او اكثر.

كما يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه ينطوي على تملك المستثمر الاجنبي لجزء او كل الاستثمارات في المشروع ،بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار

¹- عبد المجيد قدي ، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 2003 ، ص251.

المشترك او سيطرته الكاملة على الادارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الاجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة التقنية في جميع المجالات الى الدول المضيفة.¹

ايضا هو حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد اخر ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشر عندما يرسى احد المستثمرين الاجانب علاقة طويلة الاجل مع احدى المشاريع ويمتلك نسبة 10% او اكثر من اسهم راس مال المشروع ومن عدد الاصوات فيها تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدرا ملحوظا من التأثير والنفوذ على ادارة ذلك المشروع.²

ومن التعارف السابقة يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الاجنبي المباشر وهو انه اقامة مشروع استثماري بتكوين مؤسسة اعمال جديدة او توسيع مؤسسة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة اخرى. مع امكانية تملك حق الادارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الاجنبية، اضافة الى حق ملكية المؤسسة.

ثانيا : التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الأشكال الراهنة للاستثمار الدولي لم تبرز للعيان إلا شيئا فشيئا، إذ ترجع بداية ظهوره إلى الفترة التي كان فيها مواطنون من فينيقيا وآخرون من ملاطيا يتركون مدنهم في سبيل إنشاء مؤسسات مرتبطة بمدنهم. وفي القرون الوسطى بدأت الأسواق الكبرى في الظهور، وظهرت بذلك شبكات من المصرفيين الايطاليين والألمان في المدن التجارية، فكان لا بد من انتظار القرنين السابع عشر والثامن عشر لكي يتضح ازدهار اقل محدودية للاستثمار الدولي.

ثم ظهرت بعد ذلك الاستثمارات المباشرة التي تتولاها الشركات الكبرى والدول، ويعود في الحقيقة تاريخ الاستثمار الدولي إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر.³

¹- عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص ص: 367/260 .

²- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005، ص: 19.

³- جيل برتان، ترجمة علي مقلد، الاستثمار الدولي، ط2 منشورات عويدات، لبنان، فرنسا 1984، ص: 14.

فخلال تلك الفترة كان الشكل الرئيسي للاستثمارات الدولية هو الملكية الكاملة للأصول والمشروعات المختلفة ، إذ كان الشكل القانوني المفضل لدى الشركات الدولية هو الامتلاك الكامل نظرا لما يحققه هذا الشكل من مكاسب متعددة لهذه الشركات، وقد ساعد نمو وتطور هذا الاتجاه إبان القرن التاسع عشر نمو الظاهرة الاستثمارية، حيث أصبحت الأموال التي تتحرك للاستثمار في المستعمرات في مأمن من المصادرة أو التأميم ، فضلا عن اتجاهها بصفة أساسية إلى تلك القطاعات التي تخدم بصفة مباشرة حاجات الدولة الأم أو الدولة المستعمرة ، حيث أن معظم التدفقات المالية في الفترة قبل الحرب العالمية الأولى وفترة ما بين الحربين قد جاءت من كل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا، وتركزت في عدد من الدول النامية التي كانت تقع تحت سيطرة هذه الدول، كما تركزت هذه الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية التي تخدم قطاع استخراج وتصدير المواد الأولية وأنشطة التعدين، ولم يكن غريبا أن تأتي معظم الاستثمارات في ذلك الوقت من بريطانيا بحكم كونها الاقتصاد الرائد في تلك الفترة، ومنذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي تغير النمط التقليدي للاستثمارات الأجنبية وتقلصت نظم الامتيازات التي كانت تتمتع بموجبها الشركات الدولية بحق استغلال احد الموارد في البلدان النامية، وفي ستينات ذلك القرن تعرضت معظم الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات إلى التأميم على نطاق واسع، مما أدى إلى تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، حيث أثرت هذه المتغيرات على قرارات الشركات الدولية الخاصة بوجهة الاستثمارات الخارجية، فالنسبة الكبرى من الاستثمارات الدولية توجهت أساسا إلى الأسواق المحلية للدول الرأسمالية المتقدمة لما تشهده أسواق هذه الدول من استقرار سياسي واقتصادي، ينعكس بطبيعة الحال على ربحية هذه الشركات.¹

وبعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية عام 1982 حدث تحول كبير في مصادر التمويل بالنسبة لهذه الدول ، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة عليها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، فاكتمل التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ، ومن هنا تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية باعتباره احد مصادر التمويل الخاصة.² فأصبحت هذه الدول تبحث عن البديل المناسب للحصول على المعارف الفنية وتكنولوجيا

¹ - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، دار الاسراء، مصر، 2003 ص ص: 34/ 36

² - فريد احمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات ، دراسة مقارنة كوريا الجنوبية ، ماليزيا، المكسيك ،

مصر، الاردن، تونس، البحرين، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص: 2/1

الإنتاج التي توفرها هذه الشركات من خلال المشروعات المشتركة التي يمكن أن تقلل المخاطر التي تواجه الشركات المستثمرة في الدول النامية إلى ادني حد ممكن.¹

فارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم خلال الفترة (1985-1990) من 127,2 بليون دولار في المتوسط إلى 1393 بليون دولار عام 2000، وانخفض إلى 648,1 بليون دولار عام 2004 ، ونظرا لانخفاضه بذلت أعداد متزايدة من الدول جهودا كبيرة لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي و تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والسعي باتجاه تهيئة المناخ العام له²، مما أدى إلى زيادة تدفقاته العالمية الواردة عام 2005 بشكل ملحوظ بنسبة 29 ٪ أي بزيادة قدره 916 مليار دولار أمريكي.³

إلا أن تلك الزيادة لم تستمر كثيرا وتراجعت بعد حدوث ظروف صعبة في النظام الاقتصادي العالمي المتمثلة في نشوب أزمة مالية عام 2007 حيث خلفت العديد من التداعيات السلبية التي أثرت بدورها على حركة الاستثمارات وتطورها عبر العالم .

¹ - عادل المهدي ، مرجع سابق ، ص ص: 50/49 .

² - فريد احمد قبان مرجع سابق ص ص: 3/2 .

³ - تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية "اثاره على التنمية"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2006، ص: 23.

المطلب الثاني : خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر

تتميز الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعدة خصائص نذكر منها :

- الاستثمار الاجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج فهو بالضرورة استغلال امثل لما يستعمله من موارد حيث لا يقدم المستثمر الاجنبي على استثمار امواله وخبراته في الدول المتقلبة الا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة ؛
- يحقق الاستثمار الاجنبي المباشر للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة في الخارج عكس الاستثمار المحفظي الطي يخص عمليات شراء الاوراق المالية من اجل الحصول على ربح سريع ويمارس المستثمر باستثماراته التأثير على ادارة المشروع المقام بالبلد المضيف؛
- يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الانمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة في أن تحويل الارباح المترتبة عليه مرتبطة بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار بينما لا يوجد اي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه ؛
- يتجه الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدولة المضيفة التي يحقق فيها اكبر عائد صافي بعد طرح او خصم المخاطر والتكاليف وبذلك فهو يتجه بكثرة الى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب ؛
- كذلك اعتمد صندوق النقد الدولي في تمييزه بين الاستثمار المباشر والغير المباشر قاعدة السلطة في اتخاذ القرارات الفعلية و تتراوح نسبة عتبة السلطة بين 10% و 100% فإذا كانت النسبة اقل من 10% فهذا تسجل محاسبيا على انها استثمار في المحفظة استثمار اجنبي غير مباشر وعليه لا يمكن للمستثمر في المحفظة تسيير شؤون الشركة عكس الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تكون له امكانية ضمان الرقابة و السلطة في اتخاذ القرارات وكذا تسيير الادارة.¹

¹ Chainais français, **la mondialisation du capital**, édition syros, collection alternatives économique, paris, 1994,p43

المطلب الثالث : اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:¹

1. الاستثمار الثنائي:

وهو من أكثر الأشكال شيوعاً في الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معاً المستثمر الأجنبي من ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيهم، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي ، فضلاً عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.

وينطوي هذا النوع من الاستثمار على خاصيتين أساسيتين هما:²

- هو اتفاق طويل الاجل بين طرفين احدهما وطني والآخر اجنبي للقيام بالعملية الانتاجية؛

- شراء المستثمر الاجنبي حصة من شركة محلية يؤدي الى اعطاء العملية طابع الاستثمار المشترك.

ويمكن ان تكون نسبة التصويت بين الاطراف المشاركة متساوية، غير انه في كثير من الحالات تتجم خلافت عديدة ذلك ان تباين الذهنيات بين الطرفين يشكل هاجس حقيقي يؤدي في بعض الاحيان الى حل الشركة المشتركة، وتبين التجارب السابقة في الدول المتقدمة ان ثمة شركات امريكية وأوروبية مشتركة قد حلت بعد سنوات عدة من دخولها تحت غطاء الاستثمار المشترك.

¹- د ظاهر القشي، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، جامعة فيلادلفيا، 2008، ص7.

²- علاء الدين بن سميحة، واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية دراسة الفترة (1990_2000)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014، ص: 8/5.

2. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي¹:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الاجنبية المباشرة اكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات وتجدر الاشارة هنا الى اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول الى حق المراقبة بلوغ عتبة الملكية.

ويمكن تعريف الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي على انه :

تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الاجنبي بالكامل من اكثر انواع الاستثمارات الاجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج او التسويق او غيرها من انواع النشاط الانتاجي والخدمي بالدولة المضيفة ؛

3. اشكال جديدة اخرى للاستثمار الاجنبي المباشر :

على الرغم من ان المستثمر الاجنبي في هذا الشكل لا يكون مالكا لكل او جزء من مشروع الاستثمار، كما انه لا يتحكم في ادارته او تنظيمه، إلا انه يفضل هذا الشكل من الاستثمار. لأنه يستخدمه كوسيلة للتعرف وقياس مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره، وتجدر الاشارة الى ان التركيز على تناول هذا الشكل دون غيره يرجع الى عدة اسباب من اهمها:

- شيوع استخدامه وفعاليتته في تسهيل مهمة الشركة متعددة الجنسيات في التقدم الى مرحلة الاستثمار المباشر في الانتاج، كما ان هذا الشكل يوفر فرصة التواجد والتمثيل الملموس للشركة المعنية للدول المضيفة.

ويمكن تناول اشكال هذا النوع من الاستثمار على النحو التالي²:

¹ - علاء الدين بن سميعة مرجع سابق ص: 8 .

² - مصباح بلفاسم، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص: 10 .

3-1 عقود التصنيع وعقود الادارة :

عقود التصنيع هي اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات واحدى الشركات الوطنية عامة او خاصة بالدول المضيفة، يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الاول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، اي انها اتفاقيات انتاج بالوكالة.

اما عقود الادارة فهي عبارة اتفاقيات او مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل او جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين او لقاء مشاركة في الارباح؛

3-2 عقود التسيير :

تشبه الى حد بعيد عقود الادارة، حيث بمقتضى هذا القرض تضمن المؤسسة الاجنبية تسيير مؤسسة محلية، اذ تتضمن احكام هذا العقد اجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عملية التسيير الى الشركاء المحليين؛

3-3 عقود التراخيص والامتياز :

هو اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الاجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي عام او خاص باستعمال التكنولوجيا، وبراءة الاختراع، والخبرات الفنية، ونتائج الابحاث الادارية والهندسية، مقابل عائد مالي معين ؛

3-4 عقود المفتاح في اليد (اتفاقيات المشروعات) :

وهي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الاجنبي والوطني، حيث يقوم الاول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما ان يصل المشروع الى مرحلة التشغيل يتم تسليمه الى الطرف الثاني وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة.¹

المطلب الرابع : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تسمية محددات مفردتها محدد ومصدرها حدد، بمعنى عملية أخذ موقف عادة جازم وقاطع في قرار ما، وعند إسقاط المعنى السابق على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر نجدتها تفيد الجوانب التي يأخذها المستثمر

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 10 .

كأساس لاتخاذ قرار الاستثمار في الخارج .

وتوجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري و جنسية المستثمر ،

ومن هذا يمكن ان نقوم بتقسيم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى¹:

أولا : المحددات الاقتصادية :

تعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه أمواله نحو الخارج ،لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة ، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا مهما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الاجنبي المباشر كما يلي²:

1. حجم السوق :

يعتبر حجم السوق من المحددات الأساسية لإمكانية إقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها ،وذلك لأن حجم الإنتاج يرتبط بإمكانية تصريف هذا الإنتاج في الأسواق المحلية والخارجية ، وبالتالي كلما إتسع حجم السوق زادت قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب الاستثمارات، مما يجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك إن الهدف الأساسي لتلك المشروعات الأجنبية قد يكون البحث أو المحافظة على الأسواق الخارجية لتصريف إنتاجها . ولقد وجدت الدراسات العلمية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كقياس لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات

2. سياسات إقتصادية كلية مستقرة :

البيئة الاقتصادية ذات السياسات الاقتصادية المحفزة للاستثمار والتي تمتع بالاستقرار والثبات من المحددات الأساسية في مجال تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة .فتلك السياسات بما تتضمنه من سياسات مالية ونقدية وتجارية تعطي إشارات لكل من المستثمر المحلي

¹ - طالب محمد ، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، ص: 315 .

² - خاطر اسمهان ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة دول المجلس التعاون الخليجي ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير ، في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013/2012 ص: 84-85 .

والأجنبي عن درجة تحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي وتوفير المناخ الملائم للاستثمار فهي توفر حافزا خاصا على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسية ، النقدية ، المالية ، الضرائب...إلخ. فالحكومة التي تمارس نشاطها في شروط غير مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تمتاز بالتذبذب والتغير في سياساتها الاقتصادية. فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، أي بمعنى العمليات السابقة واللاحقة لعملية الاستثمار ، وهذا لأن الاستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى خمسين سنة ، ومصداقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملا أساسيا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات المتفق عليها.

3. الناتج المحلي الإجمالي :

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، وفي الدراسة التي أجرتها الأونكتاد في 1998 ، حول محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب هذا النوع من الاستثمارات وقد بلغت أهمية هذا المحدد أقصاها سنة 1985 ، ثم تناقصت بعد ذلك نتيجة لزيادة الأهمية النسبية للعوامل الأخرى المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونفس النتيجة التي توصل إليها تورييس عند دراسته لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر لكولومبيا وأمريكا خلال الفترة 1985-1980 واعتمد على الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على حجم السوق، حيث توصل في الأخير إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛¹

¹ عمر الصقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 ، ص 51 .

4. معدل النمو الإقتصادي :

إن تحقيق الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة يضمن استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة استثمار أرباحها سواء بالتوسع في المشروعات أو إنشاء مشروعات جديدة ، ولاشك أن التدفق المتزايد إلى الدول الأكثر تقدماً يرجع إلى حد كبير إلى ارتفاع معدلات النمو في هذه الدول ، حيث توجد علاقة ارتباط قوية بين معدل النمو وتدفق الاستثمار الأجنبي للمجتمع ، فكلما كان معدل النمو مرتفعاً فإن هذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بما يترتب عليه زيادة مستويات الدخل الفردية ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات واتساع الأسواق الداخلية بها ، مما يمثل دافعا أساسيا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، وعليه فإنه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر دالة متزايدة في معدل النمو الإقتصادي¹؛

5. توفر بنية أساسية مناسبة :

تتظر الشركات إلى مدى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار .حيث أن توفر بنية تحتية مناسبة تسهم في تخفيض الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص ، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي ، كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم فضلا عن أنها تسهل من عمليات تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمراكز²؛

6. معدل التضخم:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بقيود ميزان المدفوعات) مثل عبء الديون الخارجية و القيود على حركة رأس المال (و بالعوامل المتعلقة بالأداء الإقتصادي الكلي مثل التضخم والسياسات النقدية والمالية **1994bhasinetal** حيث يعد التضخم مقياس لعدم الاستقرار الإقتصادي الكلي و يؤدي إلى زيادة تكلفة استخدام رأس المال في الدول المضيفة و التأثير السلبي على ربحية الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التضخم يشوه النمط الاستثماري .حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل و يبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل .و قد أوضح كل من Frey و Schneider في

¹ - خاطر اسمهان ، مرجع سابق ، ص: 86 .

² - علي عباس ، ادارة الاعمال الدولية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص: 176 .

1985م في دراسة عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة ، ومن ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة؛

7. سعر الصرف:

أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل أن الشركات متعددة الجنسيات عكسية مع تقلبات أسعار الصرف ، حيث أوضح Cushman في 1985 تتجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض قيمة العملة ، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية ، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة ، مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعه¹؛

8. تكلفة اليد العاملة:

تعتبر تكلفة اليد العاملة من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية، لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها. إن ظروف المنافسة الاحتكارية التي تميز معظم الأسواق العالمية، والتحكم الإرادي في سوق اليد العاملة من قبل الحكومات في مختلف الأسواق العالمية، كفرض القيود على تنقل العمالة، من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الأجور الحقيقية التي تتقاضاها العمالة بين بلد وآخر، مما يفسح المجال واسعا أمام انتقال العمليات الإنتاجية إلى حيث الأجور المنخفضة، قصد تقليص تكلفة الإنتاج الإجمالية إلى أدنى حدود ممكنة لها، إن توجيه بعض النشاطات الإنتاجية المتعلقة بعمليات التحويل أو التجميع أو غيرها إلى بعض المواقع في الدول النامية كمثل حي عن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، المتأثر بعامل انخفاض تكلفة اليد العاملة في هذه المناطق من الأسواق العالمية ، إن أسواق دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول الإفريقية تعد مواقع خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر لكثير من

¹ - خاطر اسمهان ، مرجع سابق ، ص: 87 .

الشركات العاملة في الحقول الإنتاجية التي تستدعي تكنولوجيا بسيطة وغير معقدة ، وذلك سعياً منها لتخفيض التكلفة الإجمالية لتصنيع منتجاتها ، انطلاقاً من انخفاض تكلفة اليد العاملة؛

ثانياً : العوامل السياسية¹:

يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي ، فطبيعة النظام السياسي ومدى الاستقرار والتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل، وكذلك الظروف الإقليمية والعالمية من أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار، فعدم استقرار النظام السياسي يعني عدم التأكد والمخاطرة في الاستثمار . وقد أوضح **basi** في 1963 أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية.

كذلك توصلت دراسة كل من **Schneider and frey** في 1985 التي شملت 54 دولة نامية وذلك في السنوات 1976 ، 1979 ، 1980 أن عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر .

كما يعد الاستقرار السياسي والأمني أحد محددات توفير بيئة جاذبة للاستثمار في أي بلد. فغالباً ما يصاحب الاضطرابات السياسية والأمنية تعرض منظمات الأعمال لمخاطر التخريب والمصادرة والتأميم بما يجعل المستثمرين في حالة عدم اطمئنان على أنفسهم وممتلكاتهم وأموالهم، لذا يصاحب وجود هذه الاضطرابات عادة هجرة رؤوس الأموال الوطنية وإحجام الاستثمارات الأجنبية على القدوم ،ومن ثم فقدان الدولة للتمويل اللازم لتحريك النشاط الاقتصادي .

ولقد توصل الباحثان **Singh and Jun** في 1995 في دراستهم عن تأثير المخاطر السياسية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض البلدان النامية. إلا أن الاستقرار السياسي يعد محددًا مهمًا في جذب الاستثمار في الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي، في حين أن الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي لا تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر².

¹ - خاطر اسمهان ، مرجع سابق ، ص: 89/88 .

² - نفس المرجع السابق ، ص: 89 .

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر

نظرا للمكانة التي يحتلها الاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الاقتصادي على المستوى الدولي، فإنه من الضروري لا محال الاهتمام بهذا النوع من أدوات التمويل الدولية والعمل على زيادة تدفقاته عالميا من اجل تحقيق العديد من المزايا، إلا أن الآثار التي تنجم عن هذه الاستثمارات في دولة معينة لا تكون بالضرورة نفس الآثار التي تظهر في دولة أخرى، لأن هذه النتائج تتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات التي توفرها الدولة المضيئة أو الدولة الأم.

المطلب الاول : الآثار الإيجابية للاستثمار الاجنبي المباشر

تتمثل في الآثار على الصعيد الداخلي والخارجي كالآتي :

اولا :على الصعيد الداخلي

ويمكن تلخيصها بما يلي:

- تساعد على نمو الاقتصاد وخلق وظائف ورفع مستويات المعيشة و السرعة في تراكم رأس المال؛

- نقل المعرفة العلمية و انتقال التكنولوجيا للشركات المحلية؛

- أحداث آثار تطويرية غير مباشرة؛

- تستطيع الدولة المضيئة من خلال جذب الاستثمار الأجنبي إلى تغطية فجوة الاستثمار وضمان

الحصول على عصري المال والتكنولوجيا؛

- زيادة في الانفاق على البحوث والتنمية؛

ثانيا: على الصعيد الخارجي:

يمكن تلخيصها بما يلي:

- تخفيف الرسوم الجمركية وبالتالي التشجيع على الاستيراد والتصدير؛

- تخفيف التكاليف التجارية مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عالمية على المنافسة عالية وتوليد عوائد

عالمية وبالتالي خفض العجز في الميزانية؛

ويرى آخرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جداً وله دور أساسي في تنمية اقتصاديات الدول النامية وذلك من خلال:

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال التكنولوجي والمهارات الإدارية كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً؛
- المساهمة في خلق فرص عمل والحد من البطالة؛
- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية؛
- انتشار الآثار الإيجابية على المستوى الاقتصادي القومي؛
- تسهم التمويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

رغم الايجابيات التي تجنيها كل من الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستثمر الأجنبي، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض السلبيات كذلك، والتي سنعرضها فيما يلي:

أولا : تهديد اقتصاديات الدول النامية

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات عادة بسلطات قوية، وبالتالي فهي تشكل تهديدا خطيرا لاقتصاديات الدول النامية، فإذا رغبت أي دولة في إتباع سياسات معينة من شأنها أن تؤثر سلبا على مصالح هذه الشركات، فإن الشركة متعددة الجنسيات ستأخذ الإجراء المناسب لردع الدولة المضيفة فتقوم بغلق فروعها في تلك الدولة، فرأس المال الأجنبي لا يهمله تنمية البلد المضيف وتطوير اقتصاده، فهو ينتقل متى توقع تحقيق الربح والفائدة، وقد يخرج في أي لحظة دون سابق إنذار، وقد يؤدي انسحابه المفاجئ إلى حدوث أزمات مالية وكوارث اقتصادية في البلدان المضيفة، فيوجد خطر إذن في استثمارات الشركات متعددة الجنسيات حيث تؤدي إلى إلغاء الاستثمار الوطني وكذا إخراج أموالها بعد قيامها بالاستثمار في الخارج، مما يؤثر على تحقيق النمو في الأجل الطويل.

ثانيا : اعاقا التنمية الاقتصادية.

ان الشركات متعددة الجنسيات من خلال نقل ارباحها الى الدول الأم وتمويل مشروعاتها من الموارد المالية المحلية تحرم الدول النامية من امكانية التوسع الاستثماري في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك نتيجة لعدم تحقيق مكرر الاستثمار المترتب على تحويل الارباح للخارج من جهة ولعدم توفر الاموال المتاحة للاستثمار محليا والناجم عن استحواذ هذه الشركات عليها من جهة اخرى، الامر الذي يعيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية ويجعلها تعتمد اعتمادا كليا على المشروعات الخاضعة للشركات العالمية؛¹

¹ - تومي عبد الرحمان، واقع وافاق استثمار الاجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر 2009/1980، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، اكتوبر 2006، ص ص: 60 / 61.

ثالثا : عدم ملائمة التكنولوجيا المنقولة مع ظروف البلد المضيف.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يلعب دورا في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدول التي يتجه إليها، فالطرق الفنية للإنتاج التي يقوم بإدخالها قد لا تتوافق مع ظروف البلد المستثمر فيه ومع نسب توفر عوامل الإنتاج، ولا يقوم المستثمر الأجنبي بتغيير هذه الطرق بما يتلاءم مع هذه الظروف، كما تسهم الشركات الأجنبية بقدر كبير في التباين الموجود في مستوى الأجور وشروط العمل، وهي السبب في بعض الأحيان وراء تحول الائتمان المصرفي والعمالة الماهرة من قطاعات الاقتصاد القومي لخدمة هذه الشركات من خلال قوتها الشرائية الكبيرة؛¹

¹ - اميرة حسب الله، مرجع سابق، ص: 21 .

المطلب الثالث: اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبدو من خلال آثاره على الدولة المضيفة له، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيره وهي:¹

- أنه وسيلة أكثر أماناً للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة؛
- كما أنه يمثل أسهل وسيلة وطريقة أكثر فاعلية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة؛
- يؤدي الى خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير؛
- قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك.

¹- د ظاهر القشي، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 9 .

المبحث الثالث: دوافع وأهداف ومحفزات الاستثمار الاجنبي المباشر

يشمل هذا المبحث على خليط بين دوافع والمحفزات الاستثمار الاجنبي المباشر المستخدمة في جذب مثل هذا النوع من الاستثمارات التي تركز عليها خاصة الدول النامية لتحسين المستوى المعيشي فيها، كما نحاول دراسة اهدافها وتبينها في مجموعة من العناصر .

المطلب الاول: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر

اولا دوافع المستثمر الاجنبي

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية¹:

1. طبيعة النشاط الاقتصادي و التجارة :

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاوله نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، و لغرض تلافي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة و نقل وحداته الانتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها و مباشرة الانتاج فيها؛

2. زيادة العوائد:

دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر و تتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية و اليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار. أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فلن يتحقق هذا العائد و يفقد جاذبيته و تبعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الانتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية التي تتميز بوفرة العمالة فيها و انخفاض مستوى أجورها . و تعتمد أغلب الشركات الأوروبية و اليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثمارا مضمونا و عوائد عالية؛

¹ - دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص ص: 77/78 .

3. زيادة المبيعات :

مهما كان كبر حجم سوق دولة ما ، فإنه يبدو صغير جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها . و بهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة . و في حالة عدم توفر هذه الإمكانيات أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى ، و هي عديدة، تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر؛

ايضا يوجد¹:

4. تخفيض المخاطر:

يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا ، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة. كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة. فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول و أسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة؛

5. تحسين الموارد و ضمان توفيرها:

قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة . و بهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد و الأجزاء و بالكمية و الجودة و الأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشتري في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف للاستثمار؛

¹ - عيد الكرم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشرة اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996/2005، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008، ص ص 54 / 56.

6. الاستفادة من المزايا المكانية :

التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي و التي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج و/أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار؛

7. حماية أسواق المستثمر و الرغبة في النمو و التوسع :

يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة ، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسهم إلى ذلك، فهم إن سبقهم إلى هذه الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم . و قد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة .حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف و من ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد .كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو و التوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي و البحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية .و من الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل، اضطرار شركة كرايزلر و هي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، و نتيجة عدم تمكنها،(Chrysler)اللتين (Général Motors) و شركة جنرال موتورز (Ford) من الوقوف أمام كل من شركة فورد تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتين المذكورتين أيضا إلى إنشاء فروع لهما، و شركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة؛

8. السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في الهيمنة :¹

تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها و زيادة حجم تجارتها الدولية و تأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي و زيادة دورها في الحياة التجارية الدولية. إن هناك أسباب ظاهرة و أخرى

¹ - كريم بعداش مرجع ساب ص 56 .

خفية للاستثمار في دول أخرى . و تمثل الأسباب الظاهرية و التي سبق عرضها الواجهة الحضارية و الأسباب المشروعة للشركات الدولية ، إلا أننا نرى وراء هذه الأسباب الحضارية المشروعة ، أسبابا أخرى خفية تتمثل في الرغبة في السيطرة على الاقتصاد الدولي ، لإحلال الاستعمار الاقتصادي مع الاستعمار العسكري . و الدول القوية مدفوعة و منذ القدم بالرغبة في السيطرة على الدول الأخرى الأقل منها قوة . و لا يمكن الادعاء بأن الاستثمار الأجنبي في الدول الضعيفة يستهدف تقوية هذه الأخيرة . بدليل التاريخ الاستعماري البغيض للدول المصدرة لهذا الاستثمار¹؛

ثانيا :دوافع البلد المضيف.

تسعى مختلف الدول المتقدمة و النامية،إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر .و قد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة ستينيات و سبعينيات القرن العشرين .و يعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول و اختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها . و فيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية.

1. سد فجوة الادخار الاستثمار :

عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية،و منها الاستثمار الأجنبي المباشر و الإعانات و المنح و القرض الخارجية .غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة،و لها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها؛الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي،و أمام تراجع الإعانات و المنح الخارجية و خضوعها للاعتبارات السياسية و انطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة و ابتزازية.

صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية .نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، و خلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي ويفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكملا الادخار

¹ - دريد محمود السامرائي ، مرجع سابق ، ص: 78 .

المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات و المتضمنة في انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها؛

2. تحسين وضعية ميزان المدفوعات :

- تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير و المتوسط و الطويل .و يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:
- لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا .عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير .كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات .و في كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار و من ثم على ميزان مدفوعاته؛
- هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات و تجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي؛ و دخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات و التجهيزات المعنية و/أو يورد هذه الأخيرة بذاتها، و من ثم يعفي جزئيا البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية؛

3 زيادة التراكم في الرأسمال الثابت و الإنتاج الوطني :

- ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة، و بالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية .الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار . و هو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي و منه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، و هذا الأخير سينعكس أثره الايجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر . و هو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها؛

4. الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية :

تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردود دية عالية، وتجنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة. بينما القروض و الإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردود دية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية. لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في توجيهه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها؛

5. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية :

تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن و الأراضي الزراعية الشاسعة و المياه الجوفية... الخ. غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، و من ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا و التي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار؛

6. تخفيض مستوى البطالة :

من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، و بالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية، هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية؛

7. نقل التكنولوجيا الحديثة :

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي و تسريع وتيرته، و الطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا و بأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها و العمل على تطويعها و توطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي. و هذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما و النامية. حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث و طرقه التقنية المتطورة و نظم التشغيل المتقدمة و المهارات الإدارية و المالية و التسويقية المعاصرة... الخ علاوة عن مساهمته في تكوين العمال و

المسيرين و المسؤولين المحليين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار¹ الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير و المؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار؛ كما يساهم في تنمية أعمال البحث و التطوير.²

¹ - نفس المرجع السابق ، ص: 58 .

² -Benachenhou Abdelatif et autres, Du budget au marché, Alpha éditions, Algérie, 2004, p 61

المطلب الثاني: اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

ان الاهداف التي تسعى الدولة المضيفة الى بلوغها من وراء الاستثمار الاجنبي المباشر هي كالتالي:¹

- تدفق رؤوس الاموال الاجنبية ؛
 - الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول ؛
 - المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الانتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها ؛
 - خلق اسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول اخري اجنبية ؛
 - نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الانتاج والتسويق وممارسة الانشطة والوظائف الادارية الاخرى؛
 - تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي وان الاستثمار الاجنبي يساعد كلا الادارتين على تحقيق اهدافها وهو يقدم على الاقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الاخر .
- فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم اسواق العمل المحلية وربما بعض الامكانيات الصناعية الموجودة بالفعل ويستطيع الشركاء الاجانب ان يقدموا تكنولوجيات الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الادارية وان يتيحوا فرص الدخل الى اسواق التصدير.

¹ - شولم فاروق، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة السانتيه، وهران، ص: 10/9 .

المطلب الثالث: حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر

اولا: الحوافز المالية والتمويلية

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الاجنبي دورا محدودا في جذب الاستثمار الأجنبي، لا سيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عرضا من انعدام مزايا النسبية الاخرى في الدول المضيفة للاستثمار. وتتمثل هذه الحوافز في حوافز مالية وحوافز تمويلية¹:

1 الحوافز المالية:

وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة اساسية، ومن اهمها الاعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانات ضريبية الاستثمار، اعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية، او من ضرائب الواردات الاخرى. بالإضافة الى حوافز التصدير والحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة بكل مراحل الصادرات، علاوة على تخفيضات الرسوم او الاعفاءات النهائية المتعلقة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء الخ، بالإضافة الى اعفاء العاملين الاجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء بالمناطق الحرة او المشاريع القائمة داخل البلاد ؛

2 الحوافز التمويلية :

تتمثل الانواع الاساسية منها في الاعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة راس المال الانتاج، تكاليف التسوية المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية اسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة التامين الحكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية انواع معينة من المخاطر، تغيير اسعار الصرف او المخاطر الغير التجارية مثل التأميم والمصادرة؛

¹ - مصباح بلقاسم، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص: 18/15.

خلاصة الفصل

توصلنا من خلال هذا الفصل الذي يتمثل في الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، الشامل على تعاريف متنوعة تبين ان للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة، وله اثار مختلفة منها ايجابية التي يمكن ان تعود بالنفع على الدول المضيفة ومنها السلبية التي تعود بالضرر عليها، كما تم دراسة المحددات الاقتصادية والسياسية للاستثمار الاجنبي المباشر ومعرفة الدوافع والمحفزات التي تمنحها الدول النامية لاستقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات.

وبالتالي يمكن القول ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو افضل شكل من أشكال الاستثمارات، نظرا لتوفره على العديد من المزايا المرتبطة به، ومن هنا تكمن اهميته في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي.

الفصل الثالث

اثر ادوات السياسة المالية

على جذب الاستثمار

الاجنبي المباشر في

الجزائر خلال الفترة

2014_2000

خاتمة عامة

خاتمة عامة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ، ومؤشرا على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية ، ل ذا نجد أن صانعي السياسات الاقتصادية يولون اهمية كبيرة للاستثمارات الاجنبية المباشرة عند صياغتهم لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد ان تبين الاثر الناتج عن جلب هذا النوع من الاستثمارات. ومن خلال هذه الدراسة تبين ان الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدول النامية في ظل المنافسة الدولية فرضت عليها اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير لتحسين مناخها الاستثماري وتهيئته ليستقطب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،ومن بين الإجراءات المتخذة تقديم تحفيزات ضريبية للمستثمر وترشيد الانفاق العام قصد التأثير على قراره.

نتائج الدراسة.

انتهت دراستنا بالتوصل إلى النتائج التالية:

- ان تأثير ادوات السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر كان محدود جدا رغم كل الجهود والتدابير التي تبذلها الدولة من تقديم تحفيزات للمستثمرين والتوسع في الانفاق العام وهو ما ينفي صحة الفرضية الاولى.
- إن الحوافز الجبائية في الجزائر لا تعتبر العامل الاكثر تأثيرا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث ان المستثمر لا يتخذ قرار الاستثمار بناء على هذه التحفيزات وإنما بناء على محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وعدم تواجد معوقات تحركه،فالتحفيزات الجبائية لوحدها لا تكفي ما لم يتم تحسين المناخ الاستثماري بعوامله المختلفة وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.
- تساهم السياسة المالية المطبقة بأدواتها المختلفة في علاج المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد فهي تعتبر من اهم السياسات الاقتصادية التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير في النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد من تقلبات دورية وأزمات مالية وغيرها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- تساهم السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتأثير على النشاط الاقتصادي حيث نجد ان الجزائر استخدمت ادوات السياسة المالية لزيادة معدلات النمو ومستويات الاستثمار والحد من التضخم والقضاء على البطالة وتحسين مستوى ميزان المدفوعات والعمل على تحقيق التنمية المستدامة وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة .

- الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة عن القروض الخارجية وتكاليفها تسعى الجزائر كغيرها من الدول لاجتذابه للاستفادة قدر الإمكان من ايجابياته، إلا أن مناخها الاستثماري لم يسمح لها بذلك دون تبني إجراءات تتسم بالكفاءة وسهولة التطبيق حتى تكون متاحة لكل من يريد استخدامها، نظرا لأن منشآت الأعمال فيها غير خاضعة للوائح والقواعد التنظيمية، فعدم توفر مناخ استثماري مشجع وجذاب لاستقطاب تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر رغم كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة يدل على وجود معوقات تحركها.
- ان السياسة المالية في الجزائر لم تكن رشيدة بالقدر الذي يمكن من جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث ان الحوافز الضريبية التي قدمتها الجزائر للمستثمر الاجنبي لم تجدي نفعا كبيرا والنفقات العامة كذلك لم توظف في مكانها المناسب.
- تعد ادوات السياسة المالية من ابرز ادوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تعمل على بلوغ مستويات هامة من التنمية واستدامتها من خلال اثرها على اداء المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال التأثير في حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الاستثمار وبالتالي تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة فضلا على قدرتها على تمويل التنمية عن طريق ترشيد الاموال العامة وتحقيق اقصى انتاجية الا ان تأثيرها على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر كان ضئيل جدا حسب الدراسة ما لم يرتبط استخدام ادوات السياسة المالية بترشيد استخدامها وتحسين المتغيرات الاخرى ذات الصلة.
- ان السياسة الانفاقية في الجزائر تميزت بنمو النفقات العامة خاصة بعد تبني الحكومة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي خصصت لهما مبالغ ضخمة خاصة في قطاع البناء والاشغال العمومية والخدمات مما انعكس على معدلات النمو الاقتصادي.
- ان الايرادات العامة في الجزائر تعتمد اعتمادا شبة كلي على الإيرادات الجبائية من المحروقات، وقد انتهجت الجزائر سياسة ضريبية تحفيزية لدعم الاستثمار الاجنبي المباشر و ج ذبه لكن تبين انها لم تكن فعالة بالنظر لحجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر.

وانطلاقا مما سبق نستنتج بأن الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر فيما يتعلق بتعزيز مناخ الاستثمار تبقى غير كافية وبحاجة للمزيد من الإبداع و التطوير في مختلف المجالات، بحيث يتوجب مساندة كافة التحولات السياسية و الاقتصادية العالمية من خلال صياغة استراتيجيات و سياسات شاملة تضمن تسريع وتيرة التنمية من خلال تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني ورفع كفاءته الإنتاجية.

التوصيات:

- ضرورة ترشيد الانفاق العام عند انجاز المشروعات وترشيد نفقات التمثيل الدبلوماسي والبرلماني لعدم حدوث عجز الموازني.

- توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة ووضع سياسة ضريبية فعالة ومتوازنة من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها على مختلف القطاعات للخروج من التبعية لقطاع المحروقات ومن ثم تبني سياسة إيرادية فعالة للقضاء على العجز الموازي أو أي هزات قد تصيب ميزان المدفوعات.
- تطوير نظام الحكم من خلال تعزيز آليات الحكم الراشد من أجل الحد من الفساد الذي يعتبر من أهم معوقات النمو و الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعزيز سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تدعم الاستقرار الكلي و تساعد على انفتاح الاقتصاد الوطني وتحرره من كل أشكال القيود التشريعية و الإدارية.
- الاستثمار في سياسة إصلاح الجهاز المصرفي للوصول إلى جهاز مصرفي متطور و فعال يسمح بمسايرة التطورات الاقتصادية العالمية و يمكن من استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و المحلية.
- العمل على إصلاح النظام الجبائي بما يضمن توفير بيئة تنافسية لاستقطاب الاستثمار بمختلف أشكاله.
- تطوير نشاط المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار من خلال تفعيل أنشطتها و تعزيز القدرات البشرية لاطاراتها.
- تفعيل الإعلام الاقتصادي وتوفير المعلومات الاقتصادية للمستثمرين الأجانب لتوعيتهم وتعريفهم بالإمكانيات الاستثمارية المتاحة في الجزائر مما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- يجب على الجزائر العمل على تهيئة مناخها الاستثماري ليكون أكثر جاذبية وفعالية بضرورة الوقوف على قانون الاستثمار القائم في الجزائر بالمتابعة والتدقيق الدائم لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- يجب على الجزائر تخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية، وتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه، وتسجيل الملكية العقارية، وتبسيط إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات من أجل جعل مناخها الاستثماري أكثر جاذبية وفعالية.
- ضرورة قيام الجزائر بإصلاحات جذرية في البنية الاقتصادية وبعث قاعدة إنتاجية وعدم الاعتماد على مصدر وحيد في الناتج المحلي وإرادات الميزانية والصادرات والتحول إلى اقتصاد حقيقي ، خاصة في ظل احتياج النشاط الاقتصادي غير النفطي إلى إصلاحات هيكلية لتحسين أداءه من خلال تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أفاق الدراسة:

بعد التوصل إلى هذه النتائج وإعطاء مجموعة من التوصيات يمكن اقتراح بعض المواضيع التي يمكن دراستها مستقبلا:

- اثر السياسات الاقتصادية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة).
- تأثير الاصلاحات الاقتصادية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة).

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا: الكتب

أ باللغة العربية:

1. احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000
2. الاشقر احمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
3. اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، مصر، 2004-2005 .
4. تشام فاروق، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة السانية، وهران .
5. جيل برتان ، ترجمة علي مقلد، الاستثمار الدولي، ط2 منشورات عويدات، لبنان، فرنسا 1984 .
6. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، ط3، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999.
7. حربي محمد موسي عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، عمان، دار وائل للنشر، 2006 .
8. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ط3 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون، الجزائر، 1992.
9. حمدي احمد الغاني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الاصلاح المالي والاقتصادي، دار النهضة اللبنانية، مصر، 1992 .
10. رفعت المحبوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، 1992
11. رفعت المحبوب، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، الاردن، 1975.
12. زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971 .
13. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية ، الاسكندرية ، مصر، 2003 .
14. السيد عبد المولي، المالية العامة دراسة للاقتصاد العام، دار الفكر العربي، مصر، 1978
15. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009

16. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، دار الاسراء، مصر، 2003 .
17. عاطف وليم اندوراس، السياسة المالية وأسواق الاوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2005
18. عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003 .
19. عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003 .
20. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003 .
21. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، دار النيل العربية، مصر، 2003 .
22. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000 .
23. عفوت محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
24. علي عباس، ادارة الاعمال الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007 .
25. عمر الصقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000 .
26. فريد احمد قبلان ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات ، دراسة مقارنة (كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، المكسيك ، مصر، الاردن ، تونس ، البحرين) ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، مصر، 2008 .
27. محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث، ط2، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2009
28. محمد عباس محرزى ، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر، 2003.
29. مصطفى دالع، مصطفى دالع، جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر، دار الوعي، الجزائر، 2009 .

30. هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية - ج 2 الموازنة العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988 .
31. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية دراسة مقارنة بين النظام المالي الاسلامي والنظام المعاصر، شركة جلال للطباعة، الاسكندرية، مصر، 2006.
32. واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي النظري والتطبيق، ط 5 عمان، الاردن، دار وائل للنشر، 2002.
- ب باللغة الاجنبية :

1. Benachenhou Abdelatif et autres, Du budget au marché, Alpha éditions, Algérie, 2004.
2. Chainais françois, **la mondialisation du capital**, édition syros, collection alternatives économique, paris, 1994.

ثانيا: المذكرات والرسائل

أ باللغة العربية :

1. أريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2011.
2. تومي عبد الرحمان، واقع وافاق استثمار الاجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر 2009/1980، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، اكتوبر 2006.
3. خاطر اسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة دول المجلس التعاون الخليجي، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013 .
4. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2004/1990، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 .

5. ساكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2011 .
6. سيلا م حمزة، ولدبزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2000/2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة اكلي محند الحاج ، البويرة ، 2013/2014 .
7. ظاهر القشي، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، جامعة فيلادلفيا، 2008 .
8. عبد الكرم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشرة اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996/2005، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008 .
9. علاء الدين بن سميحة، واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية دراسة الفترة (1990_2000) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014 .
10. لعماري وليد، الحوافز والحوافز القانونية للاستثمار الاجنبي المباشر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الاعمال ، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2010-2011 .
11. لوني نصيرة ، ربيع زكرياء، محاضرة في المالية العامة، القيت على السنة الثانية قانون خاص وعام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند او الحاج، البويرة، 2013/2014 .
12. مصباح بلقاسم، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006 .

ثالثا: المجالات والتقارير والمنشورات

أ باللغة العربية :

1. تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006
2. تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2010،

3. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 .
4. طالب محمد، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس .
5. محمد داودي، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية" ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2011 .
6. مفتاح الصالح، بن سميحة دلال، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، صيف خريف، 2008 .
7. منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI .
8. منشورات وكالة APSSI .
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الاجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العامة، العدد الثاني والثلاثون، العدد الفصلي، ابريل يونيو 2014 .

ب باللغة الفرنسية:

1. Agence de promotion du soutien et de suivi de l'investissement .

رابعا: قوانين ومراسيم تشريعية

أ باللغة العربية :

- 1 قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض .
- 2 المرسوم رقم 93-05، المؤرخ في 5 اكتوبر 1993، والمتضمن في انشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها.
- 3 قانون 1993، المرسوم التنفيذي رقم 93-12، المؤرخ في اكتوبر 1993 .
- 4 الامر رقم 01-03، المؤرخ في 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، 20 اوت 2001 .
- 5 الامر 01-04، المؤرخ في 20 اوت 2001، والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية والاقتصادية وتسييرها وخصوصيتها .